النوع الاجتماعي وقضايا المرأة في حقل السياسة المقارنة

Gender and Women's Issues in the Field of Comparative Politics

عبد الله جعفري *
جامعة أحمد دراية-أدرار، الجزائر
djaafriabdellah@univ-adrar.edu.dz

العابد هواري
جامعة أحمد دراية-أدرار، الجزائر
laabedhouari@univ-adrar.edu.dz

- تاريخ الإرسال: 2025/12/02 - تاريخ القبول: 2026/04/22- تاريخ النشر: 27/ 2026/07

الملخص: يعتبر موضوع النوع الاجتماعي وقضايا المرأة من المفاهيم الحديثة في حقل السياسة المقارنة نظرا للدور الذي اضحى يلعبه المفهومان في موضوعات واتجاها علم السياسة بشكل عام والسياسة المقارنة بشكل خاص، فالتمثيل والمشاركة السياسية وكذا دور المرأة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقضايا العنف كلها من القضايا التي سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية التطرق اليها بالدراسة والتحليل في حقل السياسة المقارنة وكيف اضحى النوع الاجتماعي من اهم قضايا حقل السياسة المقارنة وذلك من خلال استعراض المقاربات النظرية والمناهج التي نعتمد عليها في دراسة وتحليل تبادل الادوار بين النساء والرجال في النظم السياسية المختلفة.

الكلمات المفتاحية: السياسة المقارنة، النوع الاجتماعي، الجندر، قضايا المرأة.

Abstract: The subject of gender and women's issues is considered one of the modern concepts in the field of comparative politics, due to the role that the two concepts have played in the topics and trends of political science in general and comparative politics in particular. Representation, political participation, as well as the role of women in the field of economic and social development and violence issues are all issues that we will try to address through this research paper to study and analyze in the field of comparative politics and how gender has become one of the most important issues in the field of comparative politics by reviewing theoretical approaches and approaches that we rely on in studying and analyzing the exchange of roles between women and men in different political systems.

Keywords: Comparative politics- gender- women's issues.

* المؤلف المرسل: عبد الله جعفري.

مقدمة:

شكل انهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة إنطلاقة جديدة في حقل السياسة المقارنة من حيث الاتجاهات البحثية التي عنيت بالبحث والدراسة كالتحول الديمقراطي والعولمة وقضايا البيئة والمرأة والنوع الاجتماعي الذي يعتبر من أهم هذه الاتجاهات التي جمعت بين دراسة الظواهر الاجتماعية الأكثر تأثيرا في حقل العلوم السياسية بشكل عام والسياسة المقارنة بشكل خاص، حيث يعتبر دراسة النوع الاجتماعي أو ما يسمى بالجندر في العديد من الدراسات فضاءا خصبا للدراسة المقارنة بين الانظمة السياسية من خلال دراسة الأدوار المتبادلة بين الرجال والنساء وتأثير ذلك التبادل على البرامج والسياسات كما شكلت القضايا التي اهتمت بدور المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية محور اهتمام علماء السياسة المقارنة في وقتنا الراهن للإنعكاسات التي أحدثتها في البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للنظم السياسية المختلفة في دول العالم الحديث والمعاصر، وهو ما سنحاول أن نتطرق إليه من خلال هاته الورقة البحثية وذلك من خلال الإجابة على الإشكالية التالية: كيف ساهمت قضايا النوع الاجتماعي وقضايا المرأة في تطور حقل السياسة المقارنة؟

وللإجابة على هذه الإشكالية نطرح الفرضية التالية: ساهمت دراسات النوع الاجتماعي وقضايا المرأة في تطور حقل السياسة المقارنة من خلال الدراسة المقارنة لتبادل الادوار بين الرجال والنساء ولإثبات صحة أو خطأ الفرضية الآنفة الذكر نقسم الدراسة التي بين أيدينا الى المحاور التالية:

المحور الأول: مدخل مفاهيمي لمفهوم السياسة المقارنة والنوع الاجتماعي

المحور الثاني: قضايا المرأة في حقل السياسة المقارنة

المحور الثالث: تأثير النوع الاجتماعي في حقل السياسة المقارنة

1- مدخل مفاهيمي للسياسة المقارنة والنوع الاجتماعي

سنحاول من خلال هذا المحور التطرق الى اهم المفاهيم التي تناولها الباحثين والمفكرين في حقل العلوم السياسية لمفهومي السياسة المقارنة والنوع الاجتماعي.

1.1- مفهوم السياسة المقارنة

يعرفها روبرت وارد وروي مكريديس بأنها دراسة البنية الحكومية والمجتمع والإرث التاريخي والجغرافيا والموارد المتاحة والقاعدة الاجتماعية والاقتصادية للنظام السياسي وإيديولوجيته ونسق القيم ونمط الحياة السياسية والأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة وبنية القيادة[1].

فمن خلال هذا التعريف نجد المفكران ركزا في تعريفهما على مجمل الظواهر المصاحبة للحياة السياسية داخل النظام السياسي والبيئة الاجتماعية التي يتفاعل معها النظام السياسي، فهو تعريف موسع للسياسة المقارنة باعتباره ركز على مجمل الظواهر السياسية المرتبطة بالنظام السياسي سواء في حقبته التاريخية أو ما تعلق الامر بحاضره ومستقبله.

كما يعرفها هوارد فياردة بأنها الكشف عن أوجه التشابه والاختلاف بين الدول وتهتم خاصة بالكشف عن النمطية، العمليات والانتظامات الخاصة بالنظم السياسية[2]. أي أن هدف هذا الحقل المعرفي البحث في أنماط النظم السياسية وتصنيفاتها من خلال إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين الدول، فتصنيف النظم السياسية وتنميطها يعتبر وفق علماء السياسة المقارنة نتيجة لإبراز أوجه التشابه والاختلاف الذي هو جوهر الدراسة المقارنة.

ويعرفها جورج ماهلر بإنها لا تعد أن تكون دراسة مقارنة للسياسات بالبحث في التشابهات والاختلافات بين الظواهر السياسية ويتضمن ذلك المؤسسات مثل المجالس التشريعية والتنفيذية والاحزاب السياسية والجماعات الضاغطة، وتشمل دراسة السلوك السياسي مثل الانتخابات والتظاهرات وأشكال المشاركة السياسية المختلفة وتشمل أيضا دراسة الأفكار السياسية مثل الليبرالية والماركسية وغيرهما ضمن منهجية مقارنة.[3]

[1] – عبد القادر عبد العالي، السياسة المقارنة مقدمة في النظريات والقضايا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، أغسطس 2023، ص.41

[2] – تمغارت أسمهان، الوجيز في النظم السياسية المقارنة، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2024، ص.25

[3] – عبد القادر عبد العالي، المرجع السابق، ص.42

كما يمكن تعريفها بأنها الدراسة المقارنة والنسقية لمختلف النظم السياسية السائدة في العالم، وذلك من خلال تفسير التشابهات والاختلافات بين تلك النظم بهدف تطويرها واستكشاف المداخل اللازمة لدراسة النظم السياسية من خلال توظيف التحليل والانتظام قدر الامكان.[4]

وهناك من يذهب الى أن الإحاطة بمفهوم السياسة المقارنة تتطلب عرض ثلاث اتجاهات حسب ما تعرض له باحتوا ومفكرو العلوم السياسية:[5]

الاتجاه الأول: ينظر لها على أنها فرع من فروع علم السياسة لها مادتها ومنهجيتها ومستوياتها التحليلية.

الاتجاه الثاني: ينظر إلى السياسة المقارنة كدراسة، أي دراسة متشابهة أو مترابطة مع وجود أخرى تختلف فيها مما يفسح المجال للمقارنة" كما لو قارننا بين المغرب والجزائر، فرغم اشتراكهما في نقط متعددة من لغة وجغرافيا، إلا أنهما يختلفان في طبيعة النظام السياسي."

الاتجاه الثالث: ينظر إلى السياسة المقارنة كأسلوب، يدفع الباحث في العلوم السياسية إلى التحلي بالجزم والتفكير القاطع، والدعوة إلى الحكم الحاسم خلال تناول أي موضوع.

تجدر الإشارة إلى أنه رغم تعدد تعريفات السياسة المقارنة، فإن التعريف الذي تبناه الاتجاه الثاني يبدو أقرب إلى الواقع ويصح أن نطلق عليه "التعريف المعاصر" فالهدف من مقارنة مختلف النظم السياسية سواء العربية أو الغربية ليس هو استحضار أوجه التشابه والاختلاف، بقدر ما هو بحث عن قضايا جديدة ومحاولة الدفع بعجلة هذا الحقل إلى الأمام من خلال الإجابة على الأسئلة الكبرى التي يحوم حولها حقل السياسة المقارنة[6].

اما مايكل كورتيس اشار إلى أن السياسة المقارنة تهتم بالسلوك والمؤسسات والعمليات والافكار المعروضة في أكثر من دولة فهي تبحث عن الانتظامات والأنماط وتلك التشابهات والاختلافات بين أكثر

---

[4] – بلخير طيفور، حقل السياسة المقارنة: اكتمال حلقة التخصص بين الجدالات المنهجية والتوجهات النظرية وبين الانفلات الموضوعاتي، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، العدد.06، 2017، ص.530.

[5] – الحسن ايت امزيل، السياسات المقارنة: اشكالية المفهوم وتعدد النظريات وسؤال المنهج، مجلة القانون والاعمال الدولية، جامعة الحسن الاول عبلى الرابط: https://www.droitetentreprise.com بتاريخ 13 يونيو 20213، تم الاطلاع عليه 2025/07/24 على الساعة 19:09.

[6] – الحسن ايت امزيل، المرجع السابق

من دولة وهذا يساعد على توضيح الطبيعة الأساسية للسياسة، هذا التعريف أشار اليه جورج ماهلر فيما سبق.

وقد حاول الباحث الهندي مانوج استخلاف تعريف للسياسة المقارنة بانها دراسة آليات التسوية المؤسسية والتحليل الأمبريقي والعلمي للعوامل غير المؤسسية والسياسية في تحديد السلوك السياسي والدراسة الأمبريقية والميدانية للعملية السياسية والبنى والوظائف في النظام السياسي.

من كل هذا يمكن تعريف السياسة المقارنة بأنها أحد الحقول المعرفية في علم السياسة التي تركز على النسق السياسي للدولة بوصفها وحدة سياسية وتهتم بالدراسة المقارنة للظواهر السياسية عن طريق إبراز أوجه التشابه والاختلاف ويتضمن ذلك المؤسسات السياسية والسلوك السياسي والأفكار السياسة وذلك ضمن منهجية مقارنة.

2.1- مفهوم النوع الاجتماعي

يقصد بالنوع الاجتماعي الخصائص والأدوار المحددة اجتماعيا للرجال والنساء وفق عوامل جرى تشكيلها تاريخيا واقتصاديا ودينيا وحضاريا وعرقيا. فما تقوم به النساء في مجتمع ما يمكن أن يقوم به الرجال في مجتمع آخر.[7]

كما عرفه (النوع الاجتماعي) صندوق الامم المتحدة الإنمائي للمرأة بأنه الأدوار المحددة اجتماعيا لكل من الذكر والأنثى، وهذه الادوار تحاسب بالتعليم وتتغير بمرور الزمن وتتباين تباينا شاسعا داخل الثقافة الواحدة ومن ثقافة إلى أخرى.[8]

من هذا التعريف نجد أن النوع الاجتماعي يركز بشكل كبير على الأدوار المتبادلة بين النساء والرجال في المجتمعات العالمية المختلفة، هذا الإختلاف على الصعيد العالمي إنعكس على دور كل من الرجل والمرأءة في المجتمع بل أن تطور المجتمع خلال الحقب التاريخية يجعل هذه الأدوار تتغير حتى داخل المجتمع الواحد.

---

[7] – عيسى يونسي، نسيمة تلي، النوع الاجتماعي(الجندر) مقاربة سوسيوتنموية، مجلة العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة عمار ثليجي الاغواط، المجلد 08، العدد.02، جويلية 2019 ص.83

[8] – لطيفة مناد، النوع الاجتماعي مفهومه، ظهوره ومقارباته، مجلة الدراسات الثقافية واللغوية والفنية، المركز الديمقراطي العربي، العدد.06، افريل 2019، ص.83

أما منظمة الصحة العالمية فقد عرفت النوع الاجتماعي بأنه الخصائص التي يحملها الرجل والمرأة كصفات مركبة اجتماعيا لا علاقة لها بالاختلافات العضوية[9]. فنجد أن هذا التعريف قد فرق بين النوع الاجتماعي والجنس الذي كثيرا ما يتم الخلط بينهما، فالنوع الاجتماعي يشير إلى الأدوار المنوطة بكل من الرجل والمرأة، لكن الجنس يشير الى الإختلافات العضوية والهرمونية بين الرجال والنساء وهي أمور ثابتة لا تتغير إلا بتدخل العامل البشري من خلال إجراء العمليات الجراحية التي تفضي إلى التغيير في البنية الجسدية لكل من الرجل والمرأة، في حين أن الأدوار الاجتماعية تتغير من مجتمع لآخر وحتى بتغيير المجتمع الواحد تاريخيا.

كما يشير مصطلح النوع الاجتماعي الذي يعتبر المرادف والترجمة الحقيقية لمصطلح الجندر الذي تم الانقاق عليه في اجتماع مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث سنة 1990 بتونس، إلى المواصفات والأدوار الثقافية والاجتماعية التي يتصف ويقوم بها الرجل والمرأة والتي تشكل حالة غير ثابتة قابلة للتغيير وفقا للعوامل والمتغييرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وكذا الزمانية والمكانية والتي تؤثر على المجتمع وأفراده[10]

من كل هذا نجد أن اغلب التعاريف أشارت الى أن النوع الاجتماعي يمثل ظاهرة من ظواهر المجتمع التي ترتبط بالأدوار الاجتماعية المنوطة بكل من الرجل والمرأة داخل المجتمع والتي تتميز بالتغيير وعدم الثبات، فما يقوم به الرجال في مجتمع ما تقوم به النساء في مجتمع مغايير والعكس صحيح، وقد تتغير تلك الادوار والمهام والوظائف داخل نفس المجتمع خلال فترات تاريخية متعاقبة، يتغير فيها المجتمع وتتغير فيها الأدوار تبعا لذلك التغيير.

نشأة المفهوم وتطوره

يعتبر الاهتمام بموضوع النوع الاجتماعي كمفهوم وأداة لتحليل الواقع الاجتماعي وكمجال بحثي في حقل السياسة المقارنة كما سنرى لاحقا من صفحات هذا المقال لم يظهر إلا خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي، وإن كان لهذا المفهوم جذورا ضاربة في التاريخ البشري لارتباطه الوثيق بالعلاقة بين الرجل والمرأة، فهناك من يشير الى أن المفهوم برز بشكل أساسي في دراسات علم النفس وعلم الاجتماع من خلال

[9] – عائشة بن النوي، النوع الاجتماعي والتنمية: مقاربة مفاهيمية، مجلة التكامل في بحوث العلوم الاجتماعية– جامعة عمار ثليجي– الاغواط ، المجلد04، العدد02، ديسمبر 2020ص.28.

[10] –محمود قظام السرحان وآخرون، النوع الاجتماعي" الجندر"، مكتبة طريق العلم، عمان، 2000، ص.09

كوكبة من المفكرين والباحثين على غرار" كانديسويست" و "دون زيمرمان" في مقالهما الشهير فعل النوع الاجتماعي عام 1986 حيث خلص المفكران الى أن النوع الاجتماعي ليس صفة شخصية أو سمة يحملها الانسان بل هو فعل يقوم به عن وعي وعن إدراك مسبق لما يعد سلوكا أنثويا أو ذكوريا مقبولا يختلف من مجتمع لآخر ومن زمن لآخر[11].

لكن البدايات الأولى للمفهوم كانت في مؤتمر القاهرة حيث ظهر المفهوم بشكل رسمي في وثيقة مؤتمر القاهرة للسكان عام 1994 ثم تلاه مؤتمر بكين سنة 1995 حيث أصبح يتردد كثيرا في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية وقضايا التنمية، فتكرر المفهوم أكثر من 233 مرة، حيث أصبح يستخدم هذا المصطلح ضمن مفهوم اجتماعي يشمل الحياة غير النمطية للسلوك الاجتماعي، لتعلن المحكمة الجنائية الدولية في مؤتمر روما سنة 1998 أن كل تفرقة أو عقاب على أساس الجندر يشمل جريمة ضد الانسانية في إشارة الى مصطلح الجندر الذي يقصد به الذكر والأنثى في نطاق المجتمع، وفي سنة 1999 دعا مؤتمر لاهاي للشباب بضرورة تعليم الطلبة حقوقهم لتحطيم الصورة التقليدية السلبية للهوية الجندرية وذلك لإيضاح قضية الصحة الجنسية والانجابية بدون التفرقة على أساس الجندر.[12]

2- قضايا المراة في حقل السياسة المقارنة

تعتبر قضايا المراة من أهم المجالات البحثية التي تناولها الباحثين كظواهر سياسية تصلح للمقارنة بين النظم السياسية المختلفة، حيث سنحاول من خلال هذا المحور التطرق الى أهم القضايا والاتجاهات البحثية التي سلطت الضوء على جانب المرأة في مختلف المجتمعات.

1.2- التمثيل والمشاركة السياسية للمرأة:

تعتبر مشاركة المرأة في الحياة السياسية من أهم القضايا التي كانت محل الدراسات السياسية المقارنة بين الدول والأنظمة السياسية في العالم، باعبتارها مجالا بحثيا يسلط الضوء على اقتحام المرأة للمجال السياسي ودخولها للمجالس المنتخبة. حيث تختلف الأنظمة السياسية وتتشابه في تعاطيها مع هذا الموضوع،

[11] –رشا سمير منصور، مفهوم النوع الاجتماعي وقضية المساواة النوعية بين سياسات التنمية الدولية والثقافة العربية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة بجامعة قناة السويس، المجلد.10، العدد.03، 2019، ص444- 445

[12] –عبد علي حسن الخفاف، علي ناجي زغير الميالي، النوع الاجتماعي وعناصر الضبط الاجتماعي المؤثرة به في محافظة النجف، مجلة اداب الكوفة، كلية الاداب، جامعة الكوفة، مجلد.01، العدد.37، 2018، ص.33

فمنهم من اعترض على دخول المرأة للحياة السياسية ومنهم من عدل منظومته القانونية ومنحها أحقية التمثيل والمشاركة السياسية في إطار نظام ما يعرف بالكوطة، أي إفراد جزء أو نسبة من المقاعد في المجالس المنتخبة مخصصة فقط للنساء، حيت تعتبر الجزائر من بين الانظمة السياسية التي أخذت بنظام الكوطة وفق القانون العضوي رقم 12/ 03 المؤرخ في 12 جانفي 2012 والذي بين الكيفية التي من خلالها يمكن توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة.

وإلى جانب الجزائر هناك العديد من الدول التي انتهجت توسيع حظوظ مشاركة المرأة في الحياة السياسية بما يقارب 80 دولة حول العالم، وذلك تجسيدا للاتفاقيات والمعاهدات الدولية الرامية الى تعزيز مكانة المرأة في الحياة السياسية منها الاتفاقية الدولية المناهضة للتمييز ضد المرأة، ومن بين الدول التي اعتمدت هذا النظام نجد التجربة المصرية في سنة 2009 حيث وافق مجلس الشعب على قانون " كوتا المرأة والذي يسمح بزيادة عدد مقاعد المرأة الى 64 مقعدا، إضافة الى التجربة الاردنية حيث حصلت المرأة الأردنية على حق الترشح والانتخاب منذ سنة 1974، إضافة الى التجربة التونسية والكويتية وغيرها من التجارب العربية التي اعتمد توسيع حظوظ مشاركة المرأة في الحياة السياسية[13].

أما في الدول الغربية فنجد التجربة الفرنسية حيث عدل الدستور الفرنسي سنة 1999 ليشجع فرص المشاركة السياسية للمرأة في الهيئات المنتخبة كافة بشكل مساو للرجل، إضافة الى التجربة الأرجنتينية حيث ينص الدستور الارجنتيني في مادته 137 الفقرة الثانية على ضمان مشاركة النساء السياسية بين النظم والقوانين، وهو ما تجسد سنة 1991 بصدور قانون انتخابي يلزم الأحزاب السياسية بتمثيل نسبة 30% في قوائمها الانتخابية من النساء، وهناك العديد من التجارب العربية والغربية التي رفعت من نسب تمثيل المرأة في الحياة السياسية على غرار رواند بنسبة 61% ونيكاراغوا بنسبة 48% وبوليفيا بنسبة 53% [14].

في حين تميل الانظمة الاستبدادية والعسكرية والتي وصلت الى السلطة عن طريق الانقلابات العسكرية إلى التضييق على مشاركة المرأة في الحياة السياسية، حيث ترى النخب الحاكمة في هذه الأنظمة أنهم الحكام العقلانيون في أوقات الأزمات وأن الإدماج السياسي للنساء في الحياة السياسية أقل احتمالا، حيث يتم تجاهل حقوق النساء وإدماجهن سياسيا وهو ما يؤثر سلبا على مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

---

[13] –– اونيسي ليندة، نظام الكوتا النسائية في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عباس لغرور خنشلة، المجلد 01، العدد 02، اكتوبر 2014ص.93

[14] – اونيسي ليندة، المرجع السابق، ص.93

2.2 المرأة والتنمية:

تعتبر هاته القضية من بين القضايا التي آثارت جدلا واسعا في العديد من الأنظمة السياسية بضرورة مشاركة المرأة في مجال التنمية بأبعادها المختلفة سواء الاقتصادية منها أو السياسية والاجتماعية والمحلية، باعتبار المرأة جزء لا يتجزأ من المجتمع المشكل للدولة والنظام السياسي، وباعتبارها فاعلا أساسيا في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. حيث تختلف الانظمة السياسية في تعاطيها مع تمكين المرأة في مجال التنمية بمختلف مجالاتها وأبعادها.

حيت ترى العديد من الأنظمة السياسية بضرورة تمكين المرأة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها فاعلا قويا داخل المجتمع، فهي تمتلك من المؤهلات التي تمنحها الفرصة للمشاركة في تنمية المجتمع سواء على الصعيد الوطني أو المحلي وليس الاقتصار فقط على أدوارها داخل المنزل، حيث نجد أن العديد من النساء إقتحمن مجال الاستثمار والمقاولاتية بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية وخلق الثروة ومناصب العمل والمساهمة في الدخل القومي للدول والأنظمة السياسية، فالمجالات التي تقتحمها المرأة في مجال التنمية تختلف وتتباين بين دول العالم، فالدول النامية ودول العالم الثالث بما فيها الانظمة السياسية العربية وكذا المناطق الريفية حيث يكون المجال الزراعي هو المجال الأكثر جذبا لمساهمة المرأة في التنمية، في حين تقتحم المرأة في دول العالم المتقدم والمناطق الحضرية قطاع الخدمات بنسب كبيرة جدا وذلك لتناسب هذا القطاع واحتياجات المرأة.

فالعالم العربي على سبيل المثال يسجل أدنى معدل لمشاركة المرأة في الانشطة الاقتصادية على مستوى العالم وذلك وفقا لبيانات صندوق النقد العربي، حيث نجد أن معدل مشاركة المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لم يزد على 21% مقارنة بمنطقة شرق آسيا والمحيط الهادي ومنطقة افريقيا جنوب الصحراء التي تزيد عن 63% والمتوسط العالمي الذي تجاوز نسبة 50%، حيث تتراجع نسبة مشاركة المرأة في قطاعات التوظيف المهنية والصناعية، وهذا لا يعني أن المرأة العربية لا تعمل ولا تشارك في عملية التنمية، بل أن نسبة كبيرة منهن تعمل طوال الوقت بصفة ربات بيوت أو في المهن التقليدية بصفة عاملات في القطاع الزراعي كما أشرنا سابقا أو في صناعة النسيج، لكن هذه الانشطة لا تدخل السوق ولا تدرج في حسابات الدخل القومي لذلك لا تعد ضمن أنشطة القوى العاملة.[15]

[15] – جمال سند السويدي، المرأة والتنمية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، دبي، 2019 ص.24

لذلك نجد أن دور المرأة في التنمية يختلف بالضرورة باختلاف المجتمعات ودرجة تطورها وحداثتها، لذا يجب دراسة خصائص المجتمعات الحديثة والمجتمعات التقليدية لتحديد ما يمنع المرأة من المشاركة بفاعلية في عملية التنمية، فأغلب الدراسات تشير إلى ضرورة إقحام المرأة بفاعلية فلا يمكن القول بوجود تجربة تنموية ناجحة إذا لم تستفد المرأة من ثمارها وتنعكس نتائجها إيجابيا على واقعها بمزيد من التطور والتمكين في المجتمع والحياة العامة، فتحسين أوضاع المرأة بطريقة علمية وواقعية وعملية يساعد على تسريع التنمية ونجاحها في الوصول إلى أهدافها، لأن التنمية بالمطلق تتطلب مشاركة كل أفراد المجتمع لكي تعود بالخير على الجميع.[16]

لذلك اهتم حقل السياسة المقارنة بمجال مشاركة المرأة في التنمية من خلال المقارنة بين الدول والأنظمة السياسية ومدى تعاطيها في إقحام المرأة في المجال التنموي بمختلف مجالاته وأبعاده، فالمقارنة في هذا المجال تتم بناء على مجموعة من المؤشرات والمعطيات التي ترتبط ارتباطا وثيقا بدور المرأة في التنمية وذلك من خلال الأطر القانونية المحلية للدول المنظمة لمجال التنمية ومدى تماشيها والاتفاقيات الدولية، إضافة الى الجوانب الاجتماعية والثقافية ودور البيئة الحاضنة من خلال نظرت المجتمع وثقافته السياسية والاجتماعية تجاه مشاركة المرأة في المجال التنموي وكذا السياسات المعتمدة من طرف الأنظمة السياسية لتعزيز مكانة المرأة تنمويا، إضافة إلى مدى تقبل المرأة من عدمه في تمكينها من التنمية، فالمجتمعات كما أشرنا سابقا تختلف وتتمايز بين المجتمعات التقليدية الزراعية والمجتمعات الحديثة الصناعية ورؤية كل مجتمع ونظرته لتمكين المرأة من المساهمة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كل هاته المؤشرات وغيرها يعتمدها الباحثين في حقل السياسة المقارنة للمقارنة بين الانظمة السياسية ومدى تعاطيها مع قضايا التنمية للمرأة.

2. 3 – قضايا العنف ضد المرأة:

تعتبر قضايا العنف ضد المرأة من أهم القضايا والمواضيع ذات الاهتمام الكبير في علم السياسة بشكل عام وحقل السياسة المقارنة بشكل خاص، فالعنف ضد المرأة لا يعتبر وليد اللحظة أو العصر الحديث بل عرفته البشرية من خلال الحضارات المتعاقبة بأشكال وأساليب مختلفة منها العنف الجسدي حيث تتعرض المرأة من طرف الرجل الى مجموعة أعمال تعتبر عنف كونها تسبب لها أذى في جسدها، فهناك من يقوم

[16] – نفس المرجع، ص.19

بحرق جسدها بالسجائر أو بالماء الساخن أو باستخدام الضرب المبرح في مناطق من جسدها، وهناك العنف اللفظي والذي يرتكز على التقليل من قيمة المرأة أو نعتها بألقاب وصفات تكسر بخاطرها، إضافة الى استخدام السب والشتم والقذف وغيرها من الجوانب اللفظية حيث تعتبره آثاره أكثر تأثيرا على نفسية المرأة من العنف الجسدي، فاحيانا تشفى المرأة من الجراح والكدمات التي تعرضت لها من العنف الجسدي لكنها لا تشفى من العنف اللفظي الذي طالها، وهناك العنف الاقتصادي أو المادي والذي يتمثل في نهب أموالها وإخفاء الموارد المالية للأسرة عليها وحرمانها من الميراث وغيرها من السلوكيات التي ترتبط بالجوانب المادية والاقتصادية، حيث يعتبر هذا الشكل من العنف الأكثر انتشارا في وقتنا الحالي في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية المزرية والتي أثرت على الحالة الاجتماعية للأسرة.[17]

فالدراسات التي تناولت العنف ضد المرأة عديدة ومتنوعة في مختلف المجالات منها حقل السياسة المقارنة الذي تناول الموضع بمنهج مقارن، من خلال تسليط الضوء على العنف السياسي الذي يعتبر أحد أشكال العنف الممارس ضد المرأة في أنظمة سياسية مختلفة، فالعنف السياسي المتخذ إزاء المرأة يأخذ اتجاهين أساسيين:

الاتجاه الأول الذي يتجسد بمنع المرأة من وصولها للمراكز السياسية الحساسة في الدولة والمجتمع لكي لا تتمكن من تحسين أوضاعها ونيل الاستحقاقات المادية وغير المادية التي ينبغي منحها لها والتمتع بامتيازاتها، ولكي لا يكون لها قوة سياسية تسهم في تغيير مسيرة المجتمع نحو الأهداف السياسية وغير السياسية التي تصبو المرأة لبلوغها، لذلك نجد أن بعض الأنظمة السياسية من خلال نخبها السياسية المتمركزة في هرم السلطة تبعد وتمنع المرأة من احتلال المواقع السياسية أو التدخل في السياسة[18].

والإتجاه الآخر للعنف السياسي المسلط على المرأة هو استعمال العقوبات السياسية القاسية ضد المرأة إذا شطت عن المجتمع والكيان الاجتماعي وخرجت عن الأحكام والقوانين والضوابط التي تتبناها الدولة والهيئات السياسية المسؤولة عن الأمن والنظام والقانون، وهكذا يقف العنف السياسي المسلط على المراة

[17] – خرشف فاطمة، احمد بلقاسم، العنف ضد المرأة واليات الحد منه على مستوى الجمعية العامة للامم المتحدة، مجلة الدراسات القانونية ، مخبر السيادة والعولمة ، جامعة يحي فارس بالمدية، المجلد04، العدد.02، جوان 2018، ص.120

[18] –– ابراهيم سليمان الرقب، العنف الاسري وتأثيره على المرأة، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان– الاردن، 2010، ص.28

إلى جانب أنواع العنف الأخرى المستعملة ضدها كالعنف الاجتماعي والجسدي والاعتباري للحد من نشاطها وقيمتها في الدولة والمجتمع والكيانات السياسية الاخرى[19].

كما لا تقتصر الدراسات المقارنة لظاهرة العنف السياسي ضد المرأة التي تشغل مناصب سياسية حساسة في الدولة، بل يطال حتى المرأة الناخبة لمنعها من التصويت أو إكراهها على التصويت بطريقة معينة أو لصالح جهة مخصصة، وذلك من خلال تلقي تهديدات بالطلاق من زوجها أو تهديدات من أفراد عائلتها، كما قد يطال العنف السياسي ضد المرأة التي تشغل دور المسؤولية عن صناديق الاقتراع أو المندوبة الحزبية، فقد تواجه تخويفا بغية إقفال محطات الاقتراع المخصصة للنساء، وقد تتلقى تهديدات من ناخبين وأحزاب سياسية بهدف قمع عمليات فرز الاصوات بشكل كامل وغيرها من أشكال العنف السياسي الممارس ضد النساء في دول وأنظمة سياسية مختلفة من العالم، حيث تمثل النماذج التي أشرنا إليها سابقا نماذج ومؤشرات للعنف السياسي الممارس على المرأة، حيث تختلف درجة العنف من دولة الى أخرى بحجم الثقافة السياسية السائدة في المجتمع والنظام السياسي، وكذا حجم الفجوة بين الخطاب والممارسة الواقعية لعملية إشراك المرأة في الحياة السياسية، فالعديد من الأنظمة السياسية حدثت من منظومتها القانونية ودعت الى ضرورة مشاركة المرأة في الحياة السياسية لكن الواقع العملي يشير الى العكس من ذلك من خلال ممارسة العنف والإكراه السياسي ضد المرأة بغرض ثنيها عن اقتحامها للمجال السياسي.

3- النوع الاجتماعي في حقل السياسة المقارنة

يعتبر موضع النوع الاجتماعي من أهم القضايا التي تم تناولها في الاتجاهات الحديثة لحقل السياسة المقارنة، فالجندر أصبح مكونا مركزيا في الفكر السياسي ، لان محاولة التفكير في السياسة من خارج اطار تحتل فيه النسوية أو الجندرية مركز الاهتمام قد يؤدي الى نقاط عمياء، لذلك أصبحت قضايا النوع الاجتماعي من ضمن اهتمامات السياسة المقارنة في فترة ما بعد الحرب الباردة وبروز النظام الدولي الجديد باعتبار أن تبادل الأدوار بين الرجال والنساء الذي يشكل محور تعريفنا للنوع الاجتماعي تختلف من مجتمع لآخر ومن نظام سياسي لآخر، فما تقوم به النساء في مجتمع ما هو نفسه يقوم به الرجال في مجتمع آخر والعكس صحيح، اي ما يعتبر من ضمن الأدوار المنوطة بالرجال في مجتمع ما تقوم به النساء في مجتمع

[19] – ابراهيم سليمان الرقب، المرجع السابق، ص.28.

آخر، بل الأكثر من ذلك أن تطور الفكر البشري وتطور المجتمعات جعل من بعض الأدوار التي تقوم بها النساء والرجال تتبادل فيما بينهما.

لذلك نعتمد المنهج المقارن في دراسة وتحليل قضايا النوع الاجتماعي وعلاقتها بعلم السياسة من خلال دراسة تأثير الأدوار الاجتماعية للرجال والنساء على السلطة والتمثيل السياسي وصنع القرار السياسي والسياسات العامة في مختلف الدول والأنظمة السياسية، وذلك من خلال رصد نسبة تمثيل النساء إلى جانب الرجال في المجالس المنتخبة سواء محليا أو وطنيا ودلالات تلك الأرقام والنسب من خلال البحث والتحليل في أسبابها وتداعياتها باستخدام المنهج الكمي الذي يعتمد على تحليل النسب بلغة الأرقام والإحصائيات، الى جانب البحث في النظم الانتخابية والقوانين التي تعمل على تعزيز مكانة المرأة في هذه المجالس وتأثيرها على حظوظ المرأة في الفوز في الانتخابات، ودراسة العلاقة بين القوانين ومدى التجسيد الفعلي لها على أرض الواقع، فالكثير من الأنظمة السياسية في العالم تعتمد قوانين تمكين المرأة في الوصول الى السلطة عبر ما يسمى نظام الكوتا كما أسلفنا في المحور الثاني من هذه الورقة البحثية إلا أن تجسيدها يرتكز على الثقافة السياسية والاجتماعية للدولة.

فالمقاربات النظرية التي تعمل على تحليل وتفسير قضايا النوع الاجتماعي تلعب دورا محوريا في التحليل السياسي المقارن، ومن بن هاته النظريات نجد النظرية البيولوجية التي ترجع الاختلافات الوظيفية بين الرجال والنساء الى العوامل الفطرية والطبيعية وكذا التكوين البيولوجي من خلال الكروموزومات والهرمونات ومختلف المؤثرات الجنسية التي تفسر الاختلافات الوظيفية بين الرجال والنساء[20]، اضافة الى النظرية النسوية التي حاولت التركيز على قيم الحرية والمساواة والاضطهاد الطبقي وتفاوت الادوار والمكانة بين الرجل والمرأة، حيث اختلفت النظريات النسوية في تفسير الاختلاف بين الجنسين واضطهاد المرأة بين التيارات المختلفة كالنسوية الليبرالية والاشتراكية والماركسية والراديكالية والاسلامية، حيث تعاطى كل تيار مع قضايات الاختلافات بين الرجل المرأة بناءا على المنطلقات الفكرية التي ينطلق منها كل تيار[21].

اما النظرية الوظيفية فقد ركزت على الدور الوظيفي لكل من الرجل والمرأة في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية باعتبار ان المجتمع وحدة مترابطة ونسقا موحدا ولكل وحدة وظائف معينة ومحددة،

[20] - حيرش بغداد ليلى امال، مفهوم الجندر في الاطر النظرية، مجلة التدوين، مخبر الانساق ، البنيات، النماذج والممارسات، جامعة محمد بن احمد وهران 02، العدد.30،11 جويلية 2018، ص.177

[21] - معتصم تركي الضلاعين، الجندر فجوة النوع الاجتماعي ودورها في اختلال البيئة الجامعية، ط.01، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2021ص.36

فالتكامل الوظيفي بين الرجال والنساء يحقق التواصل الانساني والتكامل الاجتماعي وتحقيق التضامن العضوي، فالرجل يكمل المرأة والمرأة تكمل الرجل وهو ما شكل تقسيم الادوار الاجتماعية بين الرجال والنساء الذي يعتبر اساس التحليل السياسي المقارن للنوع الاجتماعي في حقل السياسة المقارنة.[22]

كما يهتم حقل السياسة المقارنة في دراسته للنوع الاجتماعي بالتحليل المقارن للسياسات والقوانين المتعلقة بالأسرة والعمل والمساواة بين الجنسين من خلال قوانين الرعاية الاجتماعية والضمان الاجتماعي وكذا فرص المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والمقارنة ما بين الثقافة السياسية للدول والانظمة السياسية ودور البيئة الاجتماعية وكذا نظرتها للأدوار التي تؤديها المرأة داخل المجتمع من خلال تحليل تأثير القيم الاجتماعية والدينية على التمثيل والمشاركة السياسية للمرأة.

كل هاته المؤشرات وغيرها يتم الاعتماد عليها في التحليل المقارن لقضايا النوع الاجتماعي في الأنظمة السياسية المختلفة من العالم، معتمدة في ذلك على المناهج الكمية والكيفية واستخدام الادوات الاحصائية كالاستبيان والمقابلة، واستخدام المناهج المسحية بغرض الوصول الى المقارنة الدقيقة التي تعتمد على استخراج أوجه التشابه والاختلاف، كما يستخدم النوع الاجتماعي في حقل السياسية المقارنة باعتباره متغييرا مستقلا يؤثر في النظام السياسي والبنى والمؤسسات التي يتشكل منها النظام السياسي، فالتغيير في الادوار بين النساء له انعكاسات على بنية المؤسسات في الساحة السياسية، فالتمكين السياسي للمرأة مثلا فرض على النظم السياسية تغيير منظومتها القانونية ونظمها الانتخابية من خلال اتاحة الفرصة للنساء من أجل مشاركتهن في الحياة السياسية، وهو ما انعكس على دور ومكانة المؤسسات النيابية سواء التشريعية منها او المحلية، حيث أفرزت هذه الآلية وصول نخبة من النساء لا تفقه في السياسة أو التشريع اي شي.

كما يمكن أن يستخدم النوع الاجتماعي في حقل السياسة المقارنة باعتباره متغييرا تابعا وهنا نقوم بالدراسة المقارنة لتأثير النظام السياسي والمؤسسات والبنى السياسية التي يتشكل منها النظام السياسي على الأدوار الاجتماعية للرجال والنساء او ما يطلق عليه النوع الاجتماعي او الجندر، من خلال تأثير القوانين الناظمة للعملية السياسية على دور المرأة في الحياة السياسية، ومدى تجاوب الانظمة السياسية المختلفة مع التمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي لكل من الرجل والمرأة، لذا يختلف تأثير الانظمة السياسية عن بعضها البعض، فهناك من يضيق الخناق ويمارس كل أشكال العنف السياسي المنتهج ضد المرأة

[22] - حيرش بغداد ليلى امال، المرجع السابق، ص.179

بغرض ثنيها عن المشاركة والتمثيل السياسي وحرمانها من حقوقها السياسية والمدنية، والوقوف ضدها حتى لا تصل إلى مراكز سياسية متقدمة وحساسة في الدولة والنظام السياسي، وهناك من الانظمة السياسية من توفر البئية الحاضنة لتعزيز مكانة المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية ومرافقتها في كل المراحل والأطوار بغرض الامساك بزمام الأمور وضمان مشاركة فاعلة للمرأة في الحياة السياسية.

الخاتمة: من كل هذا نجد ان النوع الاجتماعي وقضايا المرأة تعتبر من بين القضايا ذات الاهتمام الكبير في حقل السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر، يرجع هذا الاهتمام للتطورات التي شهدتها المجتمعات في بنيتها وتركيبتها الاجتماعية ما جعل الأدوار بين النساء والرجال تتغير وتتبدل من مجتمع لآخر، هذا التغيير كانت له انعكاسات على النظام السياسي والمؤسسات السياسية المشكلة له، حيث تصاعد دور المرأة في الحياة السياسية من خلال تنامي دور ومكانة الحركات النسوية التي رفعت على عاتقتها تحدي الاهتمام بقضايا المرأة في كل المجالات السياسية منها والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها، لذا أصبحت دراسة النوع الاجتماعي ضمن قضايا السياسية المقارنة لها اهمية كبيرة على النظم السياسية المقارنة، فالنوع الاجتماعي يساهم في معرفة كيف تبنى العلاقات الاجتماعية بين النساء والرجال داخل النظم السياسية المختلفة، باعتبار أن المرأة جزء لا يتجزأ من المجتمع ولها مكانتها ووظيفتها داخل النظام السياسي.